

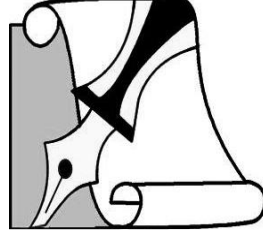


مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
اللسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الانكفاء الاميركي والقلق الاسرائيلي

1 - مدخل:

لابد لنا في البداية من أن نوضح أن الولايات المتحدة، ما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي السابق، ما تزال قوة لا يستهان بها وإن فقدت الكثير من هيبتها وقوتها، فهي استطاعت الوصول إلى موقع السيطرة الأول في العالم بفضل قوتها العسكرية المتفوقة وساندها في ما مضى اقتصاد متين مبني على التفوق العلمي والتكنولوجي. أضف إلى ذلك أنها تمكنت من ممارسة هيمنتها الثقافية في العالم بسبب جاذبية إنتاجها السينمائي والتلفزيوني وموسيقاها التي تستهوي الكثير من الشباب وسياراتها الفارهة وأخبارها الرياضية وأزيائها ووجبات الطعام السريع وكل ما يمكن أن يدل على إشباع الرغبات والشهوات الفردية التي تروج لها الثقافة الاستهلاكية التي تلقى الرواج لدى شرائح واسعة في مجتمعات العالم. كما لا بد من الاعتراف بأن الولايات المتحدة تستفيد من الهجرة إليها فهي التي تشجع استقطاب أصحاب الأدمغة والكفاءات والمهارات وتغذي وتنمي القدرات البشرية المبدعة أكثر من أي بلد آخر في العالم. فما عدا القوة العسكرية نجد أن كل ما سردناه إنما يشكل عناصر القوة الناعمة التي هي في عالم اليوم أقوى من القوة العسكرية وهي التي ساهمت وما زالت تساهم إلى حد كبير في احتلال عقل معظم النخب العربية وحتى شرائح واسعة من الشعب العربي الذي ما يزال يتطلع إلى الولايات المتحدة كنموذج يقتدى به.

2 - مواطن الانكفاء الأميركي

أولاً - الانكفاء في القدرات العسكرية

صحيح أن الولايات المتحدة تمتلك ترسانة هائلة تستطيع أن تدمر المعمورة آلاف المرات، ولكن فيما يتعلق بالأداء العسكري فالأمر يحتاج إلى نقاش. وهناك من يتساءل عن فعالية الآلة العسكرية الأميركية. فمنذ انهيار الاتحاد السوفياتي أصبحت القدرة العسكرية الأميركية التي لا تقهر نوعاً من المعتقد الايماني بين أخصائيي السياسة الخارجية الأميركية ونخبها. وتعتقد تلك النخب، على حدّ زعمها، أن تلك القدرة

العسكرية لا يحدّها شيء إلا الانضباط الإنساني والضمير الكاظم عند القيادات الاميركية. لكن بعض الباحثين يعتقدون أن التفوق العسكري الاميركي أقل شمولية مما يعتقد وأقل فائدة مما يتصوره المحافظون الجدد والمتشددون الاميركيون، فالحروب التي شنتها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وانتصرت فيها لم تكن إلا على خصوم أقل قوة ومقدرة على مجابته مثل بنما والعراق عام 1991 أما الخصوم الأكثر كفاءة ومقدرة عسكرية فإما أجبرت الولايات المتحدة على "التعادل" معها (كوريا الشمالية) أو هزمتها (فيتنام) فإنيك عن تفهقها في لبنان والصومال ومؤخرا في العراق وسوريا وافغانستان. ويمكن القول أن الاتحاد السوفيتي هزم نفسه بسبب طموحاته الجيوستراتيجية ولم تهزمه الولايات المتحدة. على صعيد آخر، هناك تساؤلات حقيقية حول المقدرة العسكرية المتوفرة لدى الولايات المتحدة في إدارة الامبراطورية. فالباحثان ايمانويل طود وشالمرز جونسون، يشككان في القدرة العسكرية وعلى ما يبدو فإن الولايات المتحدة تبالغ في تقييم قدرتها على إدارة العالم ما تؤكد المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الآن وحتى في المستقبل المنظور. ويمكن القول أن الولايات المتحدة أقوى مما يتمناه خصومها وأقل قوة مما تعتقده هي.

ثانيا - الانكفاء الاقتصادي

تعاني الولايات المتحدة من تراجع في البنية الهيكلية وهناك تراجع في النظام السياسي والاقتصادي. والتراجع في البنية أوضح لأنه يستند إلى أرقام محددة بينما التراجع في النظام هو أكثر صعوبة وان كانت بعض المؤشرات توضح ذلك، منها:

أ - حجم الدين العام الذي تجاوز في نهاية 2012 مبلغ 16 تريليون دولار بينما تقديرات الناتج الإجمالي الداخلي لعام 2012 لم تتجاوز 15,6 تريليون، أي بمعنى آخر تجاوز الدين العام الناتج المحلي. كما أن الناتج الداخلي الاميركي أقل بحوالي 2 تريليون دولار من الناتج الداخلي للاتحاد الأوروبي، أي أصبح في المرتبة الثانية بعدما كان في بداية الألفية في المرتبة الأولى. وأرقام الدين العام تمثل تراكم العجزات المتكررة في الموازنة الأميركية ولا تأخذ بعين الاعتبار التزامات الضمان الإجتماعي ولا التزامات المؤسسات الضامنة للقروض.

ب - حجم الدين المتفاقم أفضى إلى ضرورة اتباع سياسات تقشّف بالإنفاق تشمل نفقات وزارة الدفاع والتي ستؤثر على الأداء العسكري الأميركي خارج الولايات المتحدة. إضافة إلى ذلك فموجة عصر النفقات ستؤدي إلى إغلاق عدد من القواعد العسكرية داخل وخارج الولايات المتحدة. فإغلاق القواعد داخل الولايات المتحدة سيساهم في تفاقم البطالة حيث عدد كبير من الولايات تستفيد مباشرة من نفقات وزارة الدفاع كولايات كارولينا الشمالية والجنوبية على سبيل المثال.

ت - حجم البطالة المتفاقمة التي تتنافى مع الأرقام المستقرّة للبطالة بمستوى 9-8 بالمائة. وتلجأ الدوائر الأميركية إلى الإحتيال في تقديم أرقام البطالة إذ تذكر عدد المطالبين بالتعويضات عن البطالة كمؤشر على البطالة. غير أن ما لا تقوله هذه الأرقام أن عددا كبيرا من المطالبين يئسّون من الوقوف في طوابير الضمان الإجتماعي وبالتالي يخفّ عددهم إحصائيا دون إلغاء واقعهم البطالي. أضف إلى ذلك تفاوت البطالة بين الولايات وبين مكوّنات المجتمع حيث البطالة تصل إلى 15-14 بالمائة في بعض الولايات وبين الأقليات السوداء والسمراء وبين الشباب والنساء .

ث - حجم العجز في ميزان التجاري الذي تجاوز 540 مليار دولار عام 2012 مما يدلّ على أن الولايات المتحدة التي كانت تصدر للعالم أصبحت تستور حاجياتها بشكل متعاظم مما يكرّس انكشافا وتبعية للخارج بنتيجة عملية التصنيع السلبي أو العكسي (de-industrialization) التي بدأت في السبعينات من القرن الماضي عندما أقدمت الشركات الصناعية الكبرى على إعادة توظيف قاعداتها الإنتاجية خارج الولايات المتحدة وخاصة في الإقتصادات النامية التي لا تخضع إلى قيود عمالية وبيئية وضرائبية تذكر . فإعادة توظيف القواعد الإنتاجية خارج الولايات المتحدة مع ما يرافق ذلك من تحويل التكنولوجيا إلى الخارج وفقدان الولايات المتحدة ذلك الحيز في مجال القطاع التكنولوجي دفع عددا من الباحثين لبحث الإدارة الأميركية على إعادة النظر في السياسة المعتمدة. فالعجز يعني أن الأميركيين يعيشون فوق إمكاناتهم أي ينفقون أكثر مما يمكنهم دخلهم ولا يحولون أي قسم من دخلهم إلى حسابات الادخار. فالصين اليوم تحمل أكثر من 1,3 تريليون دولار من سندات الخزينة تليها اليابان بقيمة 1,1 تريليون دولار . ونضيف أن ذلك التطور أخذ أبعادا سياسية على الصعيد الداخلي في أميركا حيث أصبحت قضية تصدير

الوظائف قضية أساسية في الخطاب السياسي في الحملة الانتخابية الرئاسية. ولم تنحصر خسارة الوظائف في القطاعات ذات المهارات المتدنية بل طالت الوظائف المرتفعة الرواتب.

ج- إنخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو والين والجنية الإسترليني مما يشجع حركة الصادرات الأميركية ويقص على الأقل على الصعيد النظري الإستيراد. لكن تخفيض الإستيراد الأميركي لأنه أصبح أكثر كلفة للأميركيين يضعف حكومات العالم التي تتعامل مع الولايات المتحدة لأن الإستيراد الأميركي ومن ورائه الإستهلاك الداخلي هو المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي في العالم. فالصادرات الصينية، وبعمظها تذهب تجاه الولايات المتحدة، تحتاج إلى استمرار الإستهلاك الأميركي حتى عبر ازدياد المديونية العامة للدول المصدرّة تجاه الفترة السابقة. فأصبحت النتيجة شبه معروفة من قبل من يتابع التطورات الأميركية أي أنها لمصلحة الصين ومن ورائها اليابان وعدد من الدول الآسيوية المصدرّة للولايات المتحدة. لكن الإستيراد الأميركي لم يتوقف ولم يضعف وبالتالي يستمرّ العجز في الميزان التجاري مما يشكّل ضغطاً مستمراً على الإقتصاد الأميركي وتمويله عبر الدين. وإذا سألتكم أين الدين من ذلك فهو عبر طباعة الدولار لتمويل الإستيراد. فطالما أن نظام المدفوعات العالمي يستند إلى الدولار) وإن انخفضت قيمته (فالولايات المتحدة ستستمر بطباعة النقود دون أي رادع. وكما قال جون كونلي وزير المالية في عهد الرئيس نيكسون لوزراء خارجية أوروبا واليابان: الدولار عملتنا ولكنه مشكلتكم !

ح- تآكل القدرة التنافسية: العجز في الميزان التجاري يكشف عن واقع ذي أهمية بالغة. فبعد الحرب العالمية الثانية وحتى 1980 كانت التجارة الخارجية تمثل 8.3 بالمائة من الناتج القومي وكان الميزان التجاري دائماً في حالة فائضة. غير أن المنافسة من اليابان ودول أخرى أدت إلى تبخر تلك الفوائض. لكن في المقابل ازدادت أهمية قطاع التصدير كقوة دافعة للاقتصاد الأميركي علماً أن التجارة الخارجية كانت دائماً الحجر الزاوية للسياسة الخارجية الأميركية منذ القرن التاسع عشر. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي كان من المتوقع أن تأخذ الولايات المتحدة حصة الأسد من انفتاح الأسواق في أوروبا الشرقية إلا إن الوقائع كانت مخالفة للتوقعات. فترجع الشيوعية أدى إلى تقوية مناطق منافسة للولايات المتحدة حيث حصل الاتحاد الأوروبي على حصة الأسد .

خ -إزدياد الفقر :تفيد الإحصاءات الأميركية لعام 2010 أن حوالي 15 بالمائة من الأميركيين يعيشون تحت خط مستوى الفقر اي حوالي 45 بالمائة من السكان .وهناك إحصاءات تفيد أن حوالي 50 مليون يعيشون دون أي نوع من الضمان الإجتماعي .هذا دفع إلى قيام حركات احتجاجية المعروفة بحركة الواحد بالمائة أي أن واحد بالمائة من السكان يملكون ويتمتعون ب 99 بالمائة من الثروة .طبعا، حوصرت الحركة من قبل الإعلام الأميركي التي تملكه شركات لا يزيد عددها العشرة والتي تملكها بدورها شركات المجمع العسكري الصناعي المالي !رغم كل ذلك فما زالت الحركة مستمرة عبر التواصل الاجتماعي .

ثالثا -الانكفاء السياسي:

لاشك أن التراجع الإقتصادي يعود إلى تراجع في المشهد السياسي على صعيد الفكر والممارسة .ومعلوم أن الإقتصاد ليس إلا السياسة ولكن بلغة الأرقام .ومواطن التراجع الإقتصادي المذكورة أعلاه تعود إلى البنية والنظام السياسي القائم .فالدين هو الذي يمكن المواطن الأميركي من عيش حياة الرفاهية في امتلاك المنزل والسيارة وأحدث الإلكترونيات إلخ .وإن كان راتبه أو دخله لا يسمح بذلك .فالمواطن الأميركي أصبح يعيش فوق مستوى قدراته وأي تصحيح في الأوضاع يعني انخفاضا في مستوى المعيشة وهذا ما لا تستطيع أن تتحمله أي قيادة سياسية في البلاد.

إن هذه التطورات كانت نتيجة تردّي الأداء السياسي للقيادات الأميركية .فنوعية القيادات المنتخبة كانت دون المستوى الأخلاقي والكفاءة منذ نهاية ولاية ايزنهاور الذي حذر في خطبة الوداع من مخاطر المجمع العسكري الصناعي الذي اختطف السياسة في الولايات المتحدة، والتردي السياسي وصل إلى ذروته في الإستقطاب الحاد بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري .فالخلاف الأساسي الفكري بين الحزبين هو حول دور الدولة العميقة المركزية وحجمها .وبما أن سياسات الحزب الجمهوري تهدف إلى تقليص دور الدولة من جهة واستمرار التمسك بالإمبراطورية وما يستلزم ذلك من موارد عسكرية ومالية فهنا تناقض واضح بين الطموحات والإمكانات .ويعتقد الحزب الجمهوري أن بإمكانه الحفاظ على المكتسبات وفرض قوة الولايات المتحدة على العالم وتخفيض النفقات الحكومية ولكن عبر تقليص الخدمات العامة كالضمان الإجتماعي والتعليم والتطبيب .هذه الوصفة كارثية على الصعيد الداخلي ودون جدوى على الصعيد

الخارجي إذ أن المزاج الأميركي هو في تقليص الإلتزامات الخارجية علما ان الكلفة المباشرة للحرب في كل من أفغانستان والعراق تجاوزت 1,3 ترليون دولار. وإذا أضفنا الكلفة غير المباشرة فإن الكلفة الحقيقية للحرب في العراق حسب جوزيف ستيغليتز الإقتصادي الأميركي المرموق الحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد قد تتجاوز 3 ترليون دور والحبل على الجرار. لذلك نرى الرؤساء الاميركيين يسعون إلى الإنسحاب من دول كأفغانستان والعراق وسوريا بأسرع وقت ممكن لتخفيف العبء المالي والسياسي والمعنوي. بحيث بات الجميع يعي أن المزاج الأميركي لم يعد يؤيد فتح جبهات جديدة أو الخوض في حروب لا تمس مباشرة بالأمن القومي الأميركي، أي الدفاع عن الولايات المتحدة بالذات. والخلاف على الأجندة الداخلية وصل إلى حال من الحدة حيث أصبحت اللعبة الصفرية تتحكم بالأداء السياسي. ف"مكسب" فريق يُعتبر "خسارة" للفريق الآخر وإن كان لمصلحة الوطن. وأصبح العمل السياسي محوره إفشال الفريق الآخر مهما كلف الثمن. رأينا تداعيات ذلك السلوك في عدم الإتفاق على سياسة موحدة حول الإنفاق وأصبح الكونغرس عاجزا عن مواكبة ومعالجة شؤون وشجون المواطن الأميركي. وتفاقم الوضع جعل البعض في الولايات المتحدة يعتبرونها أنها تتجه لتصبح من دول العالم الثالث لترهّل البنى التحتية وعدم تأهيلها والإستثمار فيها. والعنوان الإضافي يدين بوضوح الطبقة السياسية التي تخلت عن الطبقة الوسطى وخانت "الحلم الأميركي". "وسوء أداء النخب السياسية أدى إلى التراجع في كافة الميادين.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى زيادة التطرف الديني والعنفي في العديد من الولايات. والتطرف الديني أفرز خطابا عنصريا إنغلاقيا ينتكّر للديانات الأخرى وهذا ما يساهم في تهديد وحدة النسيج الإجتماعي. أما على صعيد التطرف العنفي فرغم الإنجازات التي حققت لمصلحة السود والتي تجلّت بوصول أوباما إلى الرئاسة فإن النزعات العنصرية في عدد من الولايات أدت إلى تكاثر الميليشيات التي تتنادي بالتفوق العنصري الأبيض والتي تتلازم أيضا مع كره الديانات والطوائف الأخرى. هذه الظاهرة ليست جديدة ولكن في زمن الضيق الإقتصادي تعود لتطلّ على المجتمع الأميركي. هذا ناهيك عن نقشي ثقافة العنف منذ المدرسة إلى الجامعة إلى الحياة العامة. الرياضة وألعاب الفيديو والأفلام كلّها تدور حول تمجيد ثقافة العنف وليست الجائزة الأخيرة في الأوسكار التي أعطيت لفيلم "ارغو" التي تتغنى ب"نجاحات" الوكالة المركزية للإستخبارات إلا دليلا على ذلك. الجدير بالذكر أن الفيلم الأكثر تنافسا له هو الفيلم الذي يمجّد

الأعمال البطولية للقوات الخاصة البحرية في مطاردة وقتل بن لادن . وثقافة العنف والقتل متأصلة في الوجدان الأميركي وإذا ربطناها مع تفشي السلاح وسهولة حمله وثقافة فضّ الخلافات بالعنف فهذا ينذر بتمزيق النسيج المجتمعي إضافة للعوامل الأخرى . وثقافة العنف تتلازم مع إنتشار حمل السلاح الذي يصونه الدستور الأميركي . فعلى ما نعلم هو الدستور الوحيد في العالم الذي يسمح بالميليشيات الخاصة ولوبي السلاح هو من أقوى اللوبيات في الولايات المتحدة . لذلك نرى شبه استحالة في ضبط حمل السلاح وبالتالي نرى تكرار المآسي من القتل بين صفوف التلاميذ في المدارس الأميركية . وفي العقد الأخير سُجّلت 37 حادثة قتل جماعي بين تلاميذ المدارس الثانوية دون أن يرف جفن للمجتمع الأميركي .

2 - لماذا أمر دونالد ترامب القوات الأمريكية بالتنحي جانباً؟

قال ترامب منذ فترة طويلة إنه يريد إنهاء وجود القوات الأمريكية في الشرق الأوسط . وسبق أن حاول إصدار قرار انسحاب القوات الأمريكية من سوريا في كانون الأول 2018 ، لكنه اضطر بدلاً عن ذلك إلى خفض عددها؛ بعد معارضة شرسة من «البنجاجون» و«الكابيتول هيل» .

ومنذ ذلك الحين عقد المسؤولون الأتراك والأمريكيون محادثات مكثفة تهدف إلى إيجاد حل يلبي أولويات كلا البلدين . لكنهم لم يتمكنوا من الاتفاق . ووسط تحذيرات متزايدة من السيد أردوغان بشأن هجوم عسكري تركي وشيك، تحدث الزعيمان) التركي والأمريكي (عبر الهاتف . وبعد المكالمة، أعلن السيد ترامب أن القوات الأمريكية ستغادر المنطقة المحيطة بالعمليّة التركية، مما يمنح أنقرة الضوء الأخضر فعلياً، على الرغم من أن الرئيس الأمريكي هدد لاحقاً بـ«تدمير الاقتصاد التركي تماماً» إذا أقدمت أنقرة على أي شيء اعتبره «يتجاوز الحدود» .

التقديرات في هذه الأثناء ذكرت أن السيد ترامب يمكن أن يضطر مرة أخرى إلى التراجع وسط مقاومة المختلفين مع إصراره على إنهاء المعركة ضد) داعش(، لكن فريقه لم يعد يضم جيم ماتيس، وزير الدفاع الأميركي السابق الذي استقال احتجاجاً على إعلان الانسحاب في كانون الأول، ولا الجنرال جوزيف دانفورد، القائد السابق للجيش الأميركي، الذي تقاعد مؤخراً وحثّ تركيا على ضبط النفس .

في هذه الأثناء نقلت «فاينانشال تايمز» عن مسؤول أمريكي رفيع أن البنناجون كان ينقل فقط نحو 50 عنصراً من القوات الخاصة الأمريكية المنتشرة في المنطقة الحدودية، من إجمالي ألف فرد يتواجدون هناك، لكن مع انطلاق حملة إعادة انتخابه، فإن أي تقدم نحو الانسحاب الكامل من سوريا يمكن أن يُقرب السيد ترامب من الوفاء بأحد التعهدات الرئيسة التي أطلقها خلال حملته الانتخابية. تقدم نحو الانسحاب الكامل من سوريا قد يجعل السيد ترامب أقرب إلى الوفاء بتعهد رئيس الحملة.

3 - التداخيات:

في المحصلة هناك نوعان من التداخيات. النوع الأول هو على الصعيد الخارجي. فالتراجع على الصعيد الخارجي تجلّى في الإخفاقات العسكرية في كل من العراق وأفغانستان إضافة إلى اللائحة الطويلة من الإخفاقات العسكرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فإمكانية استعمال القوة العسكرية لتنفيذ أجدات سياسية يضعها إما البنناغون وإما مصالح المجمع العسكري الأمني الصناعي والمالي وإما اللوبيات المتشدّدة التي أصبحت في حال تراجع واضح تسمح لقوى أقلّ قوّة من الولايات المتحدة مثل إيران أن تقف وتقول لها "لا". كما لم يعد المزاج الأميركي يتقبل حروباً جديدة لأن كلفة تلك الحروب أصبحت فوق طاقة الولايات المتحدة. لذلك بدأت تلجأ إلى خطط بديلة تكلف فيها "حلفاءها" بالقيام بما يلزم. لكن هذه السياسة التي رأيناها في الأزمة السورية حيث تمّ تكليف كل من قطر وتركيا والمملكة العربية السعودية وصلت إلى طريق مسدود وانذرت بالإنفلات الإقليمي لضعف تقدير الموقف عند "الوكلاء". وعلى الصعيد الداخلي فهشاشة الوضع الإقتصادي وتردّي الحالة السياسية والتحوّلات المختلفة في المجتمع الأميركي وتراجع المرتبة التعليمية، وعسكرة المجتمع وخصخصة الوظائف العسكرية، كل ذلك ينذر بتلاشي "الحلم الأميركي". "وحالة الإنكار الداخلي وفي السياسة الخارجية ناتج عن عجز المسؤولين في اتخاذ القرارات الجذرية لإيقاف التدهور. والقرارات المطلوبة مؤلّمة جدّاً وتقتضي القبول بتراجع ملموس في الرفاهية وهذا ما لا تستطيع أن تتحمّله القيادات السياسية المعنية بإعادة انتخابها أكثر مما هي معنية بمصلحة البلاد.

3 - القلق الإسرائيلي:

شكل القرار الأمريكي بالانسحاب من شرق سوريا بصورة مفاجئة بشرى سيئة لحلفاء الولايات المتحدة، وعلى رأسهم إسرائيل، وهي المرة الثانية التي يفاجئها فيها ترامب، بعد أن قرر سحب قوات من سوريا في كانون الأول الماضي. وشكلت هذه الأحداث مجتمعة واقعا إستراتيجيا جديداً في المنطقة يستوجب استعداداً إسرائيلياً، لأن إخراج الجنود الأمريكيين من شمال شرق سوريا، وترك الأكراد يواجهون مصيرهم المحتوم أمام الأتراك، يجب أن يشكل مصادر قلق جدية، وليست مفتعلة، في تل أبيب. وتكشف العملية العسكرية التركية في شمال سوريا، والحديث التي سبقتها ورافقها، الخشية التي عبر عنها الإسرائيليون بأنهم لا يريدون الوصول إلى وضع أو سيناريو يكونون فيه مثل الأكراد أو السعودية الذين لم يحصلوا على دعم ومساعدات أمريكية، لأن خذلان الأكراد من قبل الأمريكيين مؤشر جديد على أنه لن يقاتل أحد نيابة عن إسرائيل، مع العلم أنها عاشت فترة من الزمن تحت تأثير فرضية مفادها أن الأمريكيين سيتصدون للمخاطر بالنيابة عنها، وهذه فرضية تبين أنها مخطئة تماما، ومحذور البناء عليها في ضوء التطور التركي.

على الصعيد الإسرائيلي الكردي المباشر، فإن القلق الإسرائيلي من العملية العسكرية التركية في شمال سوريا ينبع من فقدان إسرائيل لحلفائها الأكراد، وضياع فرصة كبيرة لإقامة كيان سياسي كردي انفصالي أو حكم ذاتي، يمكن من قيام تحالف كردي إسرائيلي من شأنه أن يخدم الجانبين، المرتبطين بمصالح استراتيجية مشتركة. كما تسعى إسرائيل من بقاء الأكراد قوة إقليمية في المنطقة لعدم إحياء خطر "الجبهة الشرقية"، ومحاصرة تركيا وإيران، وقد كشف النقاب أن إسرائيل اتخذت من إقليم كردستان منطلقاً لعمليات نفذتها ضد منشآت إيرانية، مما يكشف عن توافق في العلاقات العسكرية والأمنية بين الإسرائيليين والأكراد الضاربة في القدم.

إن التقييم الإسرائيلي للتطورات التركية الكردية يتم تحديثه على قدم وساق، وعلى مدار الساعة نظراً لحساسية هذه التطورات، ولعل الاستخلاص الأهم فيها أن إسرائيل تتشارك مع الدول العربية "المعتدلة" والأكراد في تقدير موقف يزداد وضوحاً يوماً بعد يوم، وهو أنهم أمام رئيس أمريكي بوصفه حليفاً غير موثوق به، لأن الولايات المتحدة تعيش في مرحلة منفصلة عنهم جميعاً، وهم المفترض أن يكونوا حلفاءها الأهم والأوثق في المنطقة. بالتالي إن العملية العسكرية التركية في شمال سوريا، وما سبقها من انسحاب أمريكي، وقبلها التخلي عن السعودية عقب الهجمات الإيرانية عليها، كل ذلك يؤكد لإسرائيل أن ترامب

شخصياً مستعد لأن يبيعها أسلحة ووسائل قتالية دون أن يساعدها عسكرياً، ولذلك بانت تشهد إسرائيل في الأسابيع الأخيرة الحالة نفسها من التملل وخيبة الأمل التي تسود "الدول العربية المعتدلة"، خاصة السعودية والإمارات من أمريكا.

من جهة أخرى منحت وسائل الإعلام الإسرائيلية تغطية صحفية واسعة النطاق فور بدء العملية العسكرية التركية في شمال سوريا، فبدأ الأمر وكأنه إسرائيلي داخلي بامتياز، وليس إقليمياً أو دولياً، مما يفتح بوابة من التساؤلات الحساسة حول مكامن القلق الإسرائيلي من هذه العملية، ولماذا تظهر إسرائيل متضررة من هذه العملية، رغم أنها تبعد عن حدودها قرابة ثمانمائة كيلومتر. وقد جاءت ردود الفعل الإسرائيلية، لا سيما الرسمية منها، معبرة عن حجم الانزعاج من السلوك العسكري التركي في المنطقة، مما اعتبر استعراضاً للقوة العسكرية انفرجت به إسرائيل وحدها، وبصورة حصرية، سواء في الأراضي الفلسطينية واللبنانية، وفي السنوات الأخيرة امتد إلى المناطق السورية والعراقية، دون أن تجد قوة تردعها، فجاءت العملية التركية لتعلن أن هناك قوة عسكرية في المنطقة، لها نفوذ وتأثير وسلوك على الأرض، يضاهاه إسرائيل، وربما يتفوق عليها.

وتناولت التحليلات السياسية والعسكرية الإسرائيلية، التي منحت نفسها هامشاً أوسع في انتقاد السلوك الأمريكي الذي اعتبرته أنه قد "خان الأكراد، وخذلهم، وأسلمهم إلى مصيرهم المحتوم أمام القوة التركية الفتاكة، مما يتطلب من دوائر صنع القرار الإسرائيلي التوقف ملياً أمام هذه السياسة الأمريكية التي دأبت على خذلان حلفائها. وقد أشار الإسرائيليون إلى أنهم فوجئوا بقرار ترامب سحب القوات الأمريكية من شمال سوريا، والسماح لتركيا بعملية عسكرية في المنطقة، بدليل أن القرار لم يناقش في اجتماع الكابينة قبل يومين، واعتبروا أن ترك واشنطن لحلفائها الأكراد يواجهون مصيرهم أمام الأتراك، يشعل الأضواء الحمراء في إسرائيل.

لقد انكشف ترامب مرة تلو أخرى زعيماً اعتباطياً، ليس لديه فكرة عما يمكن توقعه من زعيم قوة عظمى، والنتيجة أنه أصبح من ناحية إسرائيل سنداً متهاكاً، لا يمكن الاعتماد عليه، لأن سلوكه هذا يعني سكيناً في ظهر الأكراد وإسرائيل معاً.

تجدر الإشارة إلى أنه قبل انطلاق العملية العسكرية التركية في شمال سوريا ضد مواقع الأكراد، عبّر مسؤولون إسرائيليون كبار عن قلقهم الشديد من قرار ترامب سحب القوات الأميركية من شمالي سوريا، وترك الحلفاء الأكراد لقمة سائغة في أيدي تركيا، على حدّ الوصف الإسرائيلي، وكل ذلك يعني أن إسرائيل لن تستطيع الاعتماد أكثر عليه. وقد شكّل السلوك الأمريكي تجاه العملية العسكرية التركية من وجهة النظر الإسرائيلية سبباً جديداً للقلق، لأن تراجع الثقة بترامب والولايات المتحدة كحليف مؤتمن، يزيد من نشاط الإيرانيين في تنفيذ المزيد من الهجمات في الشرق الأوسط، لترسيخ وجودهم، وسيطرتهم، وقد يأتي الدور على إسرائيل، عاجلاً أم آجلاً.

من ناحية أخرى فتح انسحاب القوات الأميركية من جزء واسع من المنطقة الحدودية في شمال شرق سوريا نقاشاً ذا اتجاهين في عواصم المنطقة، بحسب مجلة «فورين بوليسي». «النقاش الأول مباشر، يدور حول ما إذا كان يمكن الوثوق بواشنطن كشريك، نظراً إلى تخليها عن حلفائها الأكراد. أما النقاش الثاني فيبدو إلى الآن غير محدد، لكنه في الوقت ذاته أكثر ترابطاً، ويتعلق بإمكانية وصول اللاعبين الدوليين والإقليميين الآخرين في سوريا إلى توازن سياسي جديد.

هكذا خلق الانسحاب الأميركي الجزئي «فوضى استراتيجية وأخلاقية» إضافية في هذا الصراع المتواصل منذ ثماني سنوات، بحسب ما يُقرأ في واشنطن، إلا أنه لا يزال من غير الواضح من سيستفيد من هذه الحالة استفادةً كاملة.

الواقع أن القرار الأميركي بالانسحاب من شمال سوريا يتجاوز كونه انسحاباً من منطقة محددة إلى كونه محطة مفصلية ذات تبعات استراتيجية على مستوى المنطقة بأطرافها والمتدخلين فيها، وفي المقدمة إسرائيل التي راهنت حتى أمس القريب على ترسيخ وجودها وتعزيز أمنها وتوسعها استناداً إلى الوجود الأميركي المباشر. وليس مبالغة القول إن إسرائيل من أكثر الأطراف اهتماماً بالانسحاب، وبمستوى يزيد على اهتمام الأميركيين أنفسهم، ربطاً بتبعات ذلك على مجمل الوضع الإسرائيلي والبيئة الاستراتيجية في الإقليم وما وراءه، وهذا يتجلى في ما يلي:

أولاً، خسرت إسرائيل واحداً من «المغانم الاستراتيجية» نتيجة الحرب السورية، وهو الكيان الكردي الذي تنتظر إليه حليفاً طبيعياً لها وأهم ما تبقى من مشروع تقسيم سوريا. فالوجود الأميركي كان الضامن لهذا

الكيان الذي كان بدوره مرشحاً لتوسيع رقعة الإقليم الكردي في العراق، والأخير لا تخفي تل أبيب أنه واحد من أهم الأهداف التي عملت عليها منذ الستينيات. وكان يفترض بهذا الكيان أن يشغل أعداء إسرائيل عنها، مع تكاتف وتضامن بينها وبينه لإضعاف الدولة السورية. وإذا أخفق مشروع الغزو التركي كما خطط له، ستكون الخسارة الإسرائيلية مزدوجة، إذ إلى جانب خسارة الكيان الكردي، ستمكن الدولة السورية من استعادة المكانة التي كانت لها قبل الحرب، مع مستوى عداوة مرتفع جداً لإسرائيل ومحورها الإقليمي، بل بما يزيد عما كانت عليه سوريا قبل 2011.

ثانياً، تخسر إسرائيل جراء التراجع الأميركي رهانها على إمكان منع التواصل الإقليمي بين مكونات محور أعدائها، أي من طهران إلى بيروت مروراً ببغداد ودمشق، مع إدراكها أنها قد تحقق وحدها هذا المطلب عبر النيران عن بُعد. لكن هذا التواصل بات أكثر رجحاناً، وسلبية على تل أبيب التي حذرت منه دوماً، خاصة أن الإمكان المادي للتواصل الإقليمي كان مرجحاً في ظل الوجود الأميركي المباشر، فكيف به في حال الانسحاب!

ثالثاً، يؤدي الانسحاب و«الفضيحة» الأميركية حوله كما وردت على لسان الرئيس دونالد ترامب، وتحديداً نظرتة إلى قضايا المنطقة بوصفها لا تهم بلاده، إلى تراجع في موقف «الحلفاء» الخليجين ممن راهنت تل أبيب على إمكان دفعهم إلى اتحاد عدائي مقابل طهران يؤسس عليه لترسيخ مكانتها ووجودها والتطبيع معها بعيداً عن فلسطين، فضلاً عن أن الرهان على هذا الحلف يرتبط، بغض النظر عن رجحانه واقعاً، بتشكيل حلف إقليمي معن يعمل لصد الجمهورية الإسلامية. والآن التراجع الأميركي يدفع أكثر الدول الخليجية إلى التراجع القسري عن مواجهة طهران، ويسهم في ترحيل إعلان تطبيعها الكامل مع إسرائيل، علماً بأن المنطقة كانت تتجه، وإن مع تردد، إلى موازنة أفعالها وإعادة دراسة تموضعها إزاء إيران حتى لو قسراً. والانسحاب الأميركي بدلالاته من شأنه الدفع أكثر إلى تليين المواقف والامتناع عن الاندفاع أكثر في الترجمات العملية للعداء ضد إيران.

رابعاً، يظهر الانسحاب الأميركي بطلان رواية «الحلف المقدس» «بين ترامب وإسرائيل، بمعنى الحلف الأعمى المستند إلى إعلاء مصالح إسرائيل بما يزيد على المصالح الضرورية لحليفها كما تراها واشنطن وبما يتناسب مع رؤيتها. ورواية نتنياهو واليمين الإسرائيلي، التي تشدد على انقياد الإدارة الأميركية

الحالية شبه المطلق لتحقيق المصالح الإسرائيلية كما يراها هذا اليمين ومن دون حدود، تعد واحدة من أهم عوامل قوة تل أبيب في مواجهة أعدائها وصدّهم عنها، ليس فقط في المساهمة في صدّهم عنها من موقع المبادرة إلى استهداف إسرائيل، بل أيضاً في صدّهم عن الرد على اعتداءاتها أو التماذي في ردهم . والانسحاب من سوريا، الذي لا يتعارض مع رؤية اليمين الإسرائيلي فقط، بل يشمل كل القوس السياسي في تل أبيب، من شأنه أن يبطل نسبياً مستوى الإطلاق في مفهوم الانقياد التلقائي للمصالح الإسرائيلية لدى الإدارة الحالية، وهو الأمر الذي راهنت عليه إسرائيل واستخدمته بإفراط، بوصفه واحداً من أهم عوامل قوتها في وجه أعدائها.

خامساً، شكّل الوجود الأميركي في سوريا رافعة الضغط الأساسية في إيجاد معادلة كانت تأمل تل أبيب أن تؤدي إلى أهم مصلحة أمنية لها: إخراج إيران من سوريا . فالانسحاب الأميركي كان موضوعاً على طاولة البحث مع الجانب الروسي، وبشكل غير مباشر مع الدولة السورية، ضمن سلة مطالب وفي مقدمتها «طرّد» إيران . مع ذلك، يعد فقدان إسرائيل ورقة الوجود الأميركي العسكري وطرح التبادلية معها في وجه إيران خسارة مزدوجة أمام الإيرانيين، إذ إنها تظهر لطهران اليأس الأميركي من إمكان التوصل إلى معادلة التبادلية، أي خروج أميركي مقابل إخراج للإيرانيين، والأسوأ أن تفهم طهران والدولة السورية والجانب الروسي أن تراجع واشنطن مبني على أسس تراجع كلي عن المنطقة.

على الرغم من كل شيء، تصعب الإحاطة الكاملة بالتبعات السلبية للانسحاب الأميركي على المصالح الأمنية وغير الأمنية الإسرائيلية، خاصة أن القدرة الإسرائيلية نفسها هي نتيجة جمع بين قدرة مادية، بطبيعة الحال لا يستهان بها، وبين عامل مادي — معنوي مرتبط أيضاً بنظرة أعداء إسرائيل إلى المدى الذي يرونه في اصطاف الولايات المتحدة إلى جانبها، ما يعني أن النتائج السلبية للانسحاب لن تقتصر على المنظور والمقدّر منه . وسط ذلك، وصف مصدر أمني إسرائيلي رفيع المستوى، كما نقل عنه موقع «المونيتور» «بنسخته العبرية أن "ميزان القوى الاستراتيجي يتغير أمام أعيننا، فكل الأشرار انتصروا والأخيار يرحلون . وعلى إسرائيل أن تتعامل وحدها تقريباً مع المحور التركي — الروسي — الإيراني، البالغ القوة."

4 - خسارة الخيار الكردي:

يأتي موقف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، المتعاطف مع القوى الكردية في شمال شرق سوريا، امتداداً للرهان الإسرائيلي التقليدي على الورقة الكردية كخيار تقسيمي للبيئة الإقليمية، بهدف إعادة إنتاج خارطة سياسية جديدة، ومعادلات تستند إلى تحالفات تُعزّز فيها إسرائيل موقعها الجيوستراتيجي في المنطقة. كذلك، تعكس ردود الفعل الإسرائيلية التي غلبت عليها الخيبة إزاء نتائج تخلي الولايات المتحدة عن حليفها الكردي، مستوى القلق الذي بات يهيمن على المشهد السياسي الإسرائيلي حيال مستقبل التطورات على الساحتين السورية والإقليمية، إذ تبدو تل أبيب كما لو أنها في سباق مع تسارع هذه التطورات في الاتجاه المعاكس لما كانت تسعى إليه وتتمناه، الأمر الذي يدفع مسؤوليها إلى رفع مستوى التحذيرات من التعرض لضربات قاسية، والحث على رصد المزيد من الموازنات استعداداً للسيناريوات الأشد خطورة.

لم تُخف إسرائيل تبنيها الخيار الكردي الانفصالي منذ ستينيات القرن الماضي. وقد شكّل هذا الموقف جزءاً أساسياً من «استراتيجية دول الطوق» التي رسمها مؤسس إسرائيل دافيد بن غوريون. وتقوم هذه الاستراتيجية على التحالف مع الأطراف المعادية والمحيطة بالعالم العربي، مثل: إيران الشاه، وتركيا، والأكراد. واستمر القادة الإسرائيليون في تبني هذه العقيدة في كل التحولات التي شهدتها البيئة الإقليمية، وصولاً إلى نتنياهو الذي قدم صورة مفصلة عن عقيدته الاستراتيجية، في كلمة له أمام «معهد أبحاث الأمن القومي» عام 2014، حيث أعرب بشكل صريح عن أن إسرائيل تؤيد تطلّع كردستان «نحو الاستقلال السياسي»، ثم ترجم هذا التوجه بالإعلان عن تأييد استفتاء الانفصال في «كردستان العراق» عام 2017. وقد عمد المسؤولون الإسرائيليون في حينه إلى إجراء اتصالات دولية بهدف بلورة موقف دولي داعم للانفصال.

تدرك تل أبيب أن مشاريع التقسيم في المنطقة تحتاج إلى احتضان إقليمي ودولي، وإلا فلا أفق لها في المدى المنظور. وبحكم الخارطة السياسية الإقليمية الحالية، فإن مثل هذا الاحتضان غير متوافر، أو بعبارة أدق فإن التوازنات تحدّ من مفاعيل أي دعم قد تتلقاه هذه المشاريع. ولعل أبرز مثال على تلك الحقيقة هو فشل المشروع الانفصالي الكردي في شمال العراق قبل أكثر من سنتين، على رغم ما جندته إسرائيل من

علاقات لصالح هذا المخطط. كذلك، شكّل الانكفاء الأميركي عن الساحتين السورية والإقليمية ضربة قاصمة للمخططات التقسيمية، في وقت تشتدّ فيه حاجة إسرائيل إلى النفوذ الأميركي في ضوء تصاعد قوة محور المقاومة الذي يزداد ترابطاً. وعلى وقع تلك التطورات، تبلور اقتناع في تل أبيب بأن المستجدّ السوري — الكردي — التركي يأتي في سياق تشكل شرق أوسط جديد، تبدو فيه الولايات المتحدة كأنها غير موجودة. وعلى هذه الخلفية، توالى ردود الفعل الإسرائيلية التي أجمعت على خطورة المشهد الإقليمي الراهن.

ولعل من أبرز من عكسوا تلك الصورة عضو «الكنيست» «عن كتلة» أزرق أبيض»، عوفر شيلح، الذي رأى أن الأحداث التي يشهدها الشمال السوري تشير إلى أن الولايات المتحدة تواصل الهروب من الشرق الأوسط، غامزاً من قناة نتنياهو بالقول إن «ترامب وبوتين يأخذان الصور معه، ولكنهما يرتبان سوريا مع أردوغان وروحاني». وأضاف شيلح أنه نتيجة فشل نتنياهو سيتبلور «محور شر» يحيط بإسرائيل من الشمال، معتبراً أنه لو نشبت حرب ولم يقتصر الأمر على الفشل السياسي لكانت تشكلت لجنة تحقيق حكومية منذ فترة طويلة.

في السياق نفسه، وصف عضو «الكنيست» «يائير غولان»، ونائب رئيس أركان الجيش السابق، ما يجري بأنه «تطور سلبي جداً» بالنسبة إلى إسرائيل، موضحاً ذلك بالقول إن الأكراد هم «قوة إيجابية لنا في مقابل النظام السوري والوجود الإيراني، وثقل مضاد في مواجهة الأتراك»، مستنتجاً أن الضربة التي تتلقاها الأحزاب الكردية تعني «زيادة قوة النظام السوري، وحلفائه، أي إيران». «وبمنتهى الصراحة، لفت غولان إلى أن» وجود جسم كردي، قسم في العراق وقسم في سوريا، يشكلّ ثقلاً مضاداً لكل الجهات الأخرى»، لكن في أعقاب ما يجري «سنحصل على أكراد أضعف، وليس هناك فراغ في الطبيعة». «وتابع أن هذه التطورات ستزيد بشكل غير مباشر من أهمية تنسيقنا مع روسيا. وأما بخصوص الدعوات إلى دعم الأكراد، فننّه إلى أن إسرائيل «دولة صغيرة»، وليست لديها القدرات لتقديم دعم مهم للقوات الكردية، وأن أي دعم قد تقدمه لن يغير الصورة.

لم تقتصر ردود الفعل المؤيدة للأحزاب الكردية على المستويين السياسي والإعلامي الإسرائيلي، بل امتدّت إلى قوات الاحتياط في الجيش الإسرائيلي، حيث أرسل أكثر من 100 ضابط احتياط رسالة إلى نتنياهو

ورئيس الأركان أفيف كوخافي، دعوها فيها إلى عدم اتخاذ موقف المتفرج، وبذل كل جهد مستطاع من أجل ما أسموه «منع وقوع مذبحه بحق الشعب الكردي» في شمال سوريا. ورأى الضباط أن بمقدور إسرائيل اتخاذ العديد من الخطوات من أجل مساعدة المقاتلين الأكراد، ومنها ممارسة الضغوط الدولية، وتزويدهم بالمعلومات الاستخباراتية، وأن بإمكان إسرائيل القيام بذلك من دون تعريض حياة الجنود الإسرائيليين للخطر.

5 - صرخة ننتياهو:

لم يفصل سوى أقل من ثلاث سنوات بين تحريض رئيس وزراء العدو بنيامين ننتياهو، على نقض الاتفاق النووي مع إيران وحديثه عن أنها لن تجرؤ على الردّ بخرق مضاد، وبين تحذيره أخيراً أمام «الكنيست» من تداعيات تعاضم قدرات الجمهورية الإسلامية على الأمن القومي الإسرائيلي. المسافة الزمنية نفسها أيضاً فصلت بين ترويجه فكرة أن فرض عقوبات اقتصادية قاسية على طهران سيضعها أمام خيارين: إما السقوط أو الخضوع، وبين تحذيره بالأمس من صعود دولة عظمى في المنطقة تسعى إلى إزالة إسرائيل من الوجود. ليس ذلك خطأً في التقدير، بقدر ما هو تجلّ لانتهيار المفهوم الأمني لإسرائيل في مواجهة إيران. استند هذا المفهوم إلى فكرة أن الجمهورية الإسلامية سترتدع عن المبادرة إلى أيّ خطوات عملانية تجنباً لردّ أميركي صاعق، لكن مسار التطورات التي شهدتها منطقة الخليج وصولاً إلى ضربة «أرامكو» أسقط كل هذه الرهانات، ووضع تل أبيب أمام معادلة جديدة تفرض عليها إعادة دراسة خياراتها بما يتناسب مع التهديدات المستجدة، التي باتت شغلاً شاغلاً للخبراء والمعلّقين، ومادة بحث وتحليل لديهم. في هذا الإطار، دعا المعلّق السياسي في صحيفة «يديعوت أحرونوت» «شمعون شيفر»، صناع السياسات إلى الإجابة عن سؤال: كيف وصلنا إلى وضع تُوجّه فيه صواريخ جوّالة إيرانية نُصبت في شماليّ العراق نحو أهداف في إسرائيل. «وذهب شيفر إلى حدّ وصف انكفاء الولايات المتحدة عن الردّ على ضرب منشآت النفط السعودية بأنه بمثابة» انهيار كامل للعقيدة الأمنية التي يقودها ننتياهو»، وترتكز بشكل حصري على «الرئيس الأكثر ودّاً» لإسرائيل (الذي يقيم في البيت الأبيض).

انطلاقاً من كل تلك الهواجس والدعوات، بادر نتنياهو، قبل أيام إلى عقد جلسة للمجلس الوزاري المصغّر، بهدف دراسة الخطورة الكامنة في فشل الرهان على إخضاع إيران، والذي يتطلّب القفز فوق ما تواجهه إسرائيل من أزمات داخلية، وبلورة استراتيجية مضادة، تهدف إلى احتواء مسار التطوّرات التي تسارعت وبشكل لافت في غير مصلحة الكيان، وفق ما أقرّ به نتنياهو. صحيح أن رئيس وزراء العدو لم يخفِ محاولته توظيف المستجدّات الإقليمية لصالح تشكيل حكومة واسعة برئاسته وسعيه من خلال تسليط الأضواء على تعاضم التهديدات المحيطة بالدولة العبرية، إلى ممارسة الضغط على بعض الأطراف للانضمام إلى حكومة برئاسته، وتوفير سلّم للبعض الآخر بهدف مساعدتهم على تبرير انعطافهم نحو هذا المسار الحكومي، بما يتعارض مع الشعارات التي رفعوها خلال الانتخابات. إلا أن ما يميّز صرخة نتنياهو بضرورة الاستعداد لمواجهة إيران هو أنها تتلاقى مع مواقف رئيس الدولة رؤوفين ريفلين، الذي أكد أن تشكيل الحكومة هو «أكثر من أي وقت مضى» تلبية (لحاجة اقتصادية وأمنية لم نعرف مثلها منذ سنوات طويلة)، وأيضاً مع مواقف خصومه السياسيين، ومن ضمنهم زعيم حزب «إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمان، الذي شدّد على أن إسرائيل تعيش «حالة طوارئ قومية» «في ضوء» التحديات الاقتصادية والتهديدات الأمنية»، إضافة إلى تقديرات الأجهزة الأمنية التي أكدت ارتفاع مستوى التهديدات المُحدقة بالكيان.

أجمل نتنياهو القراءة الإسرائيلية للتطورات التي شهدتها البيئة الإقليمية في أكثر من مناسبة، من بينها، مرة أمام أعضاء حزب «الليكود»، وأخرى أمام «الكنيست». «إذ حذّر رئيس وزراء العدو في الأولى من أن المنطقة شهدت» حدثاً ما في الأسابيع الأخيرة. أصغوا لي جيداً. هذا شرق أوسط آخر، يحدث هنا شيء ما. شرق أوسط يتغيّر، وهو يتغيّر بسرعة. «ثم أوضح هذا المستجدّ أمام» الكنيست «بالقول»: إننا نواجه تحدياً أمنياً ضخماً أخذاً في التنامي من أسبوع إلى أسبوع، وتعاضم في الشهرين الأخيرين، وبشكل خاص في الأسابيع الأخيرة... إيران آخذة في التسلّح والاستقواء. جراتها ووقاحتها آخذتان في التزايد. هي تهاجم ممرّات الملاحة الدولية، وتهاجم شبه الجزيرة العربية، وتهاجم في كل مكان. وهي ترسل مبعوثيها إلى كل مكان، وهي هاجمت مباشرة أيضاً طائرات أميركية، والآن حقول النفط السعودي. «يؤكد حديث نتنياهو

اتساع هامش المبادرة العملائية لدى إيران، وتفكيكها الطوق الردعي الذي أرادت الولايات المتحدة تقييدها به، وهو ما يؤشر إلى تبدد الرهان على وقف دعمها لحلفائها في المنطقة والحد من تعاضم قدراتهم. حاول ننتياهو أمام أعضاء «الليكود»، أن يكون لطيفاً في التقييم، وعماماً في رسائله، حيث قال: «لا تُخطئوا، أنا جداً أقدّر الضغط الاقتصادي الذي يمارسه صديقنا الكبير الرئيس ترامب ضد إيران»، لكنه كان صريحاً في الإشارة إلى انكفاء الولايات المتحدة بالقول إنه «في الشرق الأوسط توجد قوة واحدة فقط تقف عسكرياً ضد إيران، وهي نحن». «يعبر موقف ننتياهو عن السيناريو الأسوأ الذي كانت تخشى منه تل أبيب، وهو تراجع النفوذ الأميركي في المنطقة، وانعكاساته السلبية على الأمن القومي الإسرائيلي. يفرض ذلك الواقع على مؤسسة القرار في تل أبيب بلورة خيارات بديلة، تتلاءم مع حجم التحدي الكامن في تبدد الرهان على خيار الضغوط القصوى الأميركية، والذي تجلّى في استمرار تقدم إيران في برنامجها النووي الذي يكاد أن يبلغ مرحلة حساسة مع الخطوة الرابعة المنتظرة الشهر المقبل، وفي ارتقاء الرسائل العملائية لحلفاء إيران في المنطقة) ضربة أرامكو نموذجاً. (وفي هذا الإطار، قال ننتياهو إن إسرائيل «ستضطرّ في الفترة القريبة جداً إلى اتخاذ قرارات قاسية جداً»، أشار إلى بعض خطوطها العامة أمام «الكنيست»، حيث رأى أن «هذا الواقع يفرض علينا التعاضم والتسلّح، وتزويد جنودنا بأدوات دفاعية وهجومية، من حيث الحجم والقوة والنوعية، لم نشهدها من قبل، تذكروا وسجلّوا كلامي.»

وكان رئيس أركان جيش العدو أفيص كوخافي، تناول في خطته التي طرحها مطلع السنة الجارية، التطور النوعي في قدرات أعداء إسرائيل، وتقليصهم الهوة مع الجيش الإسرائيلي، مشدداً على ضرورة التحرك السريع المضاد. لكن التحرك الذي تحدث عنه كوخافي، وبعده ننتياهو، يتطلّب نفقات مالية متناسبة. وفي هذا الإطار، وتفادياً لأي أوهام، أشار ننتياهو إلى أن إسرائيل تحتاج إلى نفقات أمنية لم تسجلها منذ حرب عام 1973، مبرراً ذلك بأن «الواقع تغيّر، ويتطلّب قرارات قاسية جداً». «هكذا، تجد إسرائيل نفسها أمام تحدٍ يتطلّب التقشّف في النفقات، تفادياً لارتفاع مستوى العجز في الموازنة عن 4% من الناتج المحلي. ومع أن الاقتصاد الإسرائيلي أكبر قدرة حالياً على تحمل نفقات إضافية؛ كونه أكثر تطوراً مما كان عليه قبل عشرات السنوات، إلا أن ننتياهو لم يخف المشكلة الكامنة في رفع نسبة الموازنة الأمنية، كون هذا الأمر سيأتي على حساب مجالات اجتماعية، وهو ما أشار إليه في كلمته حيث قال: «لا توجد طريقة كي

نضيف هذه المليارات مراراً، من دون أن نأخذها من مكان. اتخاذ هذا القرار قاسٍ بما لا يُقاس). لكنه (قرار ينبغي اتخاذه على المستوى القومي الأعلى.»

6 - انهيار عقيدة نتنياهو في مواجهة إيران:

لم يفصل سوى أقل من ثلاث سنوات بين تحريض رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو، على نقض الاتفاق النووي مع إيران وحديثه عن أنها لن تجرؤ على الرد بخرق مضاد، وبين تحذيره أخيراً أمام «الكنيست» من تداعيات تعاضم قدرات الجمهورية الإسلامية على الأمن القومي الإسرائيلي.

المسافة الزمنية نفسها أيضاً فصلت بين ترويجه فكرة أن فرض عقوبات اقتصادية قاسية على طهران سيضعها أمام خيارين: إما السقوط أو الخضوع، وبين تحذيره من صعود دولة عظمى في المنطقة تسعى إلى إزالة إسرائيل من الوجود.

ليس ذلك خطأً في التقدير، بقدر ما هو تجلٍ لانهيار المفهوم الأمني الإسرائيلي في مواجهة إيران. استند هذا المفهوم إلى فكرة أن الجمهورية الإسلامية سترتدع عن المبادرة إلى أي خطوات عملانية تجنباً لرد أميركي صاعق، لكن مسار التطورات التي شهدتها منطقة الخليج وصولاً إلى ضربة «أرامكو» أسقط كل هذه الرهانات، ووضع تل أبيب أمام معادلة جديدة تفرض عليها إعادة دراسة خياراتها بما يتناسب مع التهديدات المستجدة، التي باتت شغلاً شاغلاً للخبراء والمعلقين، ومادة بحث وتحليل لديهم.

ومما يفاقم الإحباط في تل أبيب في هذا السياق حقيقة أن المؤشرات التي تثير الشكوك إزاء الموقف الأميركي تجاه إيران، وضمنها إقالة بولتون، وإعلان وزير خارجيته مايك بومبيو استعداد ترامب للقاء الرئيس الإيراني حسن روحاني بدون شروط مسبقة، جاءت بعد 24 ساعة على "كشف" نتنياهو عن وجود موقع نووي دشنته إيران بشكل سري، وهي الخطوة التي راهن عليها في تقليص فرص حدوث تقارب بين طهران وواشنطن. وأقدم نتنياهو على عدة خطوات أخرى بهدف إحباط الجهود التي بذلها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ومحاولة قطع الطريق على قبول مبادرته لتسوية الخلاف بين طهران وواشنطن، إذ أكد عدد من كبار المعلقين في تل أبيب أن أحد أهم الأهداف من قراره تكثيف الغارات في سورية والعراق ولبنان هو توفير بيئة تسمح بإفشال هذه الجهود. وفي تل أبيب، بات هناك إدراك للمنطق الذي يدفع ترامب

إلى منح فرص للجهود الهادفة لحل الخلاف مع إيران، إذ يبدو بشكل واضح أن الرئيس الأميركي معني بتحقيق إنجازات سياسية عشية الانتخابات الرئاسية العام المقبل. وكما يقول عاموس هارنيل، المعلق العسكري في صحيفة "هارتس"، فإن التقديرات السائدة في تل أبيب ترجح أن رغبة ترامب في تحقيق إنجازات سياسية على صعيد السياسة الخارجية قبل انتخابات العام المقبل تجعله أقل استجابة للضغوط التي يمارسها نتنياهو لمنعه من محاولة التقارب مع إيران. ويوضح هارنيل أن ترامب يرسل رسائل واضحة تشير إلى نيته إحداث تحول في سياسته الخارجية، عبر محاولة التوصل إلى اتفاق جديد مع طهران، لافتاً إلى أن الرئيس الأميركي أثبت بالأفعال والأقوال أنه غير معني بمواجهة عسكرية مع إيران حتى بعد أن قامت بإسقاط طائرة التجسس الأميركية. ويلفت هارنيل الأنظار إلى أن اليمين في إسرائيل قرأ سلوك ترامب بشكل خاطئ، مشيراً إلى أن ترامب في النهاية يقلق فقط من أجل نفسه، لذا فهو معني بتحقيق اختراق على الصعيد السياسي الخارجية ولا يبحث عن حرب جديدة. والمفارقة أن الذي يضع عراقيل أمام إجراء اتصالات مباشرة بين طهران وواشنطن هم الإيرانيون، الذين يطالبون برفع العقوبات كشرط مسبق، وما يزيد الأمور تعقيداً حقيقة أن مؤشرات التحول على موقف ترامب تجاه إيران تأتي عشية الانتخابات الإسرائيلية المصيرية، التي يحاول نتنياهو أن تسمح نتائجها بالحفاظ على أغلبية مطلقة لحزبه وحلفائه من الأحزاب اليمينية والدينية. ومن هنا، فإن مؤشرات التراجع على موقف ترامب ستضعف نتنياهو داخلياً وستفقد إحدى أهم أوراقه الانتخابية، إذ ظل يزعم أنه تمكن من دفع واشنطن للانسحاب من الاتفاق النووي وفرض عقوبات غير مسبوقة على إيران.

في الإطار نفسه، دعا المعلق السياسي في صحيفة «يديعوت أحرונوت» «شمعون شيفر»، «صناع السياسات إلى الإجابة عن سؤال: كيف وصلنا إلى وضع توجّه فيه صواريخ جواله إيرانية نصبت في شمال العراق نحو أهداف في إسرائيل». «وذهب شيفر إلى حد وصف انكفاء الولايات المتحدة عن الرد على ضرب منشآت النفط السعودية بأنه بمثابة» انهيار كامل للعقيدة الأمنية التي يقودها نتنياهو»، وترتكز بشكل حصري على «الرئيس الأكثر ودًا» لإسرائيل (الذي يقيم في البيت الأبيض).»

انطلاقاً من كل هذه الهواجس والدعوات، بادر نتنياهو، إلى عقد جلسة للمجلس الوزاري المصغر، بهدف دراسة الخطورة الكامنة في فشل الرهان على إخضاع إيران، والذي يتطلب القفز فوق ما تواجهه إسرائيل

من أزمات داخلية، وبلورة استراتيجية مضادة، تهدف إلى احتواء مسار التطورات التي تسارعت وبشكل لافت في غير مصلحة الكيان، وفق ما أقر به نتنياهو.

صحيح أن رئيس وزراء العدو لم يخف محاولته توظيف المستجدات الإقليمية لصالح تشكيل حكومة واسعة برئاسته وسعيه من خلال تسليط الأضواء على تعاضم التهديدات المحيطة بالدولة العبرية، إلى ممارسة الضغط على بعض الأطراف للانضمام إلى حكومة برئاسته، وتوفير سلم للبعض الآخر بهدف مساعدتهم على تبرير انعطافهم نحو هذا المسار الحكومي، بما يتعارض مع الشعارات التي رفعوها خلال الانتخابات . إلا أن ما يميز صرخة نتنياهو بضرورة الاستعداد لمواجهة إيران هو أنها تتلاقى مع مواقف رئيس الدولة رؤوفين ريفلين، الذي أكد أن تشكيل الحكومة هو « أكثر من أي وقت مضى) تلبية (لحاجة اقتصادية وأمنية لم نعرف مثيلاً لها منذ سنوات طويلة»، وأيضاً مع مواقف خصومه السياسيين، ومن ضمنهم زعيم حزب «إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمان، الذي شدد على أن إسرائيل تعيش « حالة طوارئ قومية » في ضوء «التحديات الاقتصادية والتهديدات الأمنية»، إضافة إلى تقديرات الأجهزة الأمنية التي أكدت ارتفاع مستوى التهديدات المحدقة بالكيان.

7 - خاتمة:

من خلال تغريدة على « تويتر » برر الرئيس الأميركي دونالد ترامب انكفاءه عن شرق سوريا بزعمه إنه «بعد إلحاق الهزيمة بنسبة 100% بالخلافة التي أقامها داعش، سحبت قواتنا إلى حد كبير من سوريا»، مضيفاً: «لندع سوريا و)الرئيس السوري بشار (الأسد يوفران الحماية للأكراد ويواجهان تركيا من أجل أرضهما .«وشرح أنه قال للجنرالات لديه»: لماذا يجب أن نقاتل من أجل سوريا والأسد لحماية أرض عدونا؟ كل من يريد مساعدة سوريا في حماية الأكراد هو جيد لي، سواء أكانت روسيا أم الصين أم حتى نابليون بونابرت«!، متمنياً» النجاح لمن يريد مساعدة سوريا في حماية الأكراد، أما نحن، فإننا على بعد سبعة آلاف ميل!»

وقرار ترامب هذا يعني أنه قرر الانسحاب السياسي من الأزمة السورية، وأن سوريا لا تمثل لبلاده مصلحة استراتيجية، ولا يعنيه ولا يهمه أن يكون شريكاً في رسم مستقبلها السياسي، فمنذ لحظة وصوله

الى البيت الأبيض لم يكن ترامب مقتنعاً بالبقاء في سوريا وأراد سحب القوات الأميركية في إطار "استراتيجية انسحاب" من كل الحروب التي يسميها "سخيفة وقبلية" في الشرق الأوسط .

الأكراد والاسرائيليون بعد قرار ترامب وقعوا تحت الصدمة والخيبة . وشعروا بأن رهانهم على الولايات المتحدة قد خاب، وأن الأميركيين طعنوهم في ظهرهم وتركوهم لمصيرهم يتدبرون أمورهم لوحدهم . واكتشف الأكراد والاسرائيليون مرة جديدة أن تحالفهم مع الأميركيين والقتال الى جانبهم لا يشفع لهم عندما يحين أوان الاستحقاقات والصفقات الكبرى بين الدول التي لا تتصرف إلا وفق مصالحها الخاصة . ومصالحة واشنطن الآن هي تقديم تحالفها مع تركيا على تحالفها مع الأكراد، وبالتالي هذا يعني أن العد العكسي لسقوط مشروع الفدرالية أو الإدارة الذاتية الكردية الذي أيدته اسرائيل وسعت وشجعت عليه في سوريا قد بدأ، وخيبة أكراد سوريا كانت سبقتها العام الماضي خيبة أكراد العراق بعدما أخفق مشروع الاستفتاء على استقلال كردستان، وبدا أن مراعاة الشراكة مع إيران في العراق وموجبات التحالف مع تركيا هي الأهم، فكان الضوء الأخضر لإسقاط كركوك وسحبها من السيطرة الكردية . فقرار الانسحاب الأميركي هو إشارة لفتح الطريق أمام تركيا للدخول عسكريا الى الأراضي السورية وهذا يعني سقوط المشروع الكردي الاسرائيلي في سوريا، الذي ثبت أنه غير قابل للتحقيق على أرض الواقع نتيجة تشابك المصالح الدولية والإقليمية.

هكذا توغلت تركيا في شمال سوريا تحت غطاء الانكفاء الأميركي والتغاضي الروسي . وفي هذه الحالة لم تعد تتفع كل حركة الاستنفار على مستوى أوروبا التي تشعر بالقلق من أن تؤدي العملية التركية الى مواجهات واسعة مع الأكراد والى زعزعة الأوضاع في الشمال السوري، بما يؤدي الى اندلاع أزمة لاجئين جديدة . والأخطر من كل ذلك، أن يؤدي القتال والفوضى الى هروب مقاتلي "داعش" المعتقلين لدى الأكراد وعددهم يقدر بنحو عشرة آلاف بينهم ألفا أجنبي . ولذلك دعت الدول الأوروبية، التي انكشف دورها المتراجع وتأثيرها الضعيف، الرئيس ترامب الى إعادة النظر في موقفه . أما الاستنفار العربي الرجعي، فليس أفضل حالا ولن يكون ذا جدوى، وأقصى ما تمخض عنه الاجتماع الطارئ للجامعة العربية هو فتح ملف عودة سوريا الى الجامعة العربية، بعدما خاب أمل العرب بترامب . وبالتالي فالأنظار تتجه الى واشنطن لتحديد طبيعة الانسحاب أو الانكفاء الأميركي ومداه، وما سترسو عليه سياسة ترامب المحاصر

بضغوط قوية من الداخل والخارج. ففي الولايات المتحدة جدل حاد بشأن قرار ترامب الذي ستكون له مضاعفات بعيدة المدى على مكانة الولايات المتحدة وسمعتها في العالم، والذي يعني تسليم مستقبل سوريا الى ثلاث دول ليست أميركا إحداها وهي روسيا وإيران وتركيا.

المفاجأة الأولى التي صدمت صناع القرار في واشنطن وتل أبيب، ومن راهن معهما وعليهما، كان التفاف الشعب الإيراني حول النظام. حيث لم تشهد إيران أي تحركات جديدة ضد النظام الإسلامي ولا حتى بهدف الضغط عليه من أجل تقديم التنازلات. ويكشف ذلك عن حجم القاعدة الصلبة التي يستند إليها نظام الجمهورية الإسلامية. وعن الهوة التي تفصل بين واقع النظام الإسلامي وبين الصورة المتشكلة عن عناصر قوته، في وعي مؤسسات القرار السياسي والأمني لدى عواصم الدول المعادية. وبالرغم من حجم العقوبات الاقتصادية القاسية جداً، على إيران والتي وصفها العديد من المسؤولين الإيرانيين بأنها أصعب مما كانت عليه الواقع خلال الحرب الإيرانية العراقية. إلا أن صمود النظام الإسلامي عكس حقيقة مستوى الانجازات التي حققها خلال العقود السابقة على كافة المستويات العلمية والعسكرية والاقتصادية. بالموازاة، لم تتوان إيران عن كسر القيود التي التزمت بها بموجب الاتفاق، ردًا على الإجراء الأميركي. وبادرت إلى ثلاث خطوات تدرجية مدروسة، حتى الآن، بانتظار الخطوة الرابعة الشهر المقبل. وهو ما يتعارض مع التقديرات التي استند إليها نتنها هو. بعدما كان الهدف تحويل الاتفاق إلى قيد على إيران، حولت برنامجها النووي إلى أداة ضغط إضافية على الدول العظمى. وتجلّى ذلك بمسارعة الاوروبيين إلى تقديم عروضات تهدف إلى محاولة كبح تقدم إيران النووي، إلا أنها باءت بالفشل.

بالموازاة شهدت منطقة الخليج سلسلة من المحطات عززت بنتيجتها إيران قوة ردعها، من أبرزها إسقاط طائرة التجسس الأميركية، والضربة التي تلقتها المنشآت النفطية السعودية. ولا يُغيّر من بعدها الردعي حقيقة أن اليمينيين هم من نفذوا الضربة. والمفاجأة التي صدمت تل أبيب أن الولايات المتحدة انكفأت امام إيران ولم تبادر إلى أي ردود جديدة.

خطورة مشهد الانكفاء الأميركي المستجد تكمن في أن مفاعيله ستكون وفق المخاوف الإسرائيلية دراماتيكية على أكثر من صعيد. فمن جهة لم يعد هناك قوة دولية تراهن عليها تل أبيب لكبح تقدم إيران النووي والاقليمي، وهو ما ترى فيه القيادة الإسرائيلية خطراً على الأمن القومي الإسرائيلي حتى لو أن إيران لن

تصنع السلاح النووي. لكنه يُقصر المسافة الزمنية الفاصلة عن انتاجها الفعلي. ويعني ذلك أنه لا يوجد أي أمل أمام إسرائيل، بعدما فشلت كل الخيارات البديلة الأخرى في كبح دعم الجمهورية الإسلامية لحزب الله والمقاومة في فلسطين وسوريا. في المقابل، أثبتت التجربة أنه ما دام العمق الاستراتيجي للمقاومة في طهران مستقراً وثابتاً فإن كل الخيارات التي لجأت أو قد تلجأ إليها إسرائيل غير قادرة على تغيير المعادلات بشكل جذري، والاتجاه الذي تسلكه التطورات في المنطقة.

في ضوء ما تقدم، لم يعد مفاجئاً، بل من الطبيعي أن تتوالى المواقف التي تتحدث عن انهيار عقيدة نتنياهو، وهو ما لفت إليه قائد المنطقة الشمالية السابق، اللواء عميرام ليفين، "كما هو متوقع، كل عقيدة نتنياهو حيال إيران تنهار، ويجرّنا إلى حرب استنزاف في الشمال أيضاً". وأضاف أيضاً "بأي حق يُدير نتنياهو الآن عينين خائفتين) يُظهر قلقه من التطورات (ويطلب حكومة وحدة برئاسته كي يعالج التهديد الذي جرّنا هو إليه؟ هذه وقاحة فاضحة". المفهوم نفسه تبنته صحيفة هآرتس بالحديث عن مفاجآت استراتيجيتين قوّضتا السياسة الخارجية والأمنية لنتنياهو، وقدمته على أنه أداة فارغة وكارثية. المفاجأة الأولى كانت الهجوم الناجح على منشآت النفط في السعودية، المنسوب لإيران. رُدّ عليه بعدم اكتراث من قبل الولايات المتحدة. والمفاجأة الثانية كانت تخليّ ترامب عن الأكراد من دون إبلاغ إسرائيل بالقرار نهائياً. إضافة إلى المفاجأة العملية التي أظهرها الإيرانيون ضد السعودية، وهو ما دفع نتنياهو للمسارعة لطلب زيادة ميزانية لتعزيز الدفاع الجوي. ورأت أن هذه المستجدات التي تشكل انهياراً لعقيدة نتنياهو" سبب حيوي آخر لإنهاء ولايته"، إلى جانب قضايا الفساد المتهم بها، وذهبت أيضاً إلى حد المطالبة بلجنة تحقيق حول الأسباب التي تسببت بهذا الفشل والمخاطر التي تترتب عليه.